مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام

حول حكومة الدكتور عمر الرزاز بعد مرور 100 يوم على تشكيلها وبعض القضايا الراهنة

عينة الاستطلاع

حجم العينة الوطنية: 1822 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50 % ذكوراً و50 % إناثاً تم اختيارهم بشكل عشوائي من 152 موقعاً تغطي مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

عينة قادة الرأي: بلغ حجم عينة قادة الرأي 700 شخص من سبع فئات بواقع 100 شخص من كل فئة، بنسبة استجابة 98%.

تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 24-2018/9/30. وقد شارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 40 باحثاً وباحثة ميدانياً و10 مشرفين، وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (±2.5) عند مستوى ثقة (95.0%)، وعملت 8 فتيات على عينة قادة الرأي، حيث كانت نسبة الاستجابة 98%.

تشرين الأول /أكتوبر 2018

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان المذكور أدناه:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية

هاتف: 5300100 (6 962)

فاكس: 5355515 (6 962)

w.alkhatib@css-jordan.org

polling@css-jordan.org

الآراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو الجامعة الأردنية أو العاملين بها

خلفية

يأتي هذا الاستطلاع استمراراً لنهج مركز الدراسات الاستراتيجية في سَبْر آراء المواطنين وقادة الرأي حول قدرة الحكومات على تحمل مسؤولياتها أو القيام بها. ويأتي هذا الاستطلاع لقياس قدرة الحكومة بعد مرور 100 يوم على تشكيلها.

ويهدف الاستطلاع إلى قياس توجهات المواطنين الأردنيين وتقييمهم لأداء حكومة الدكتور عمر الرزاز، على تحمل مسؤولياتها خلال المئة يوم الأولى من عمرها، والى تقييم آراء المستجيبين حول قدرة الحكومة على تنفيذ المهمات التي وردت في كتاب التكليف السامي. فضلاً عن ذلك، فقد هدف هذا الاستطلاع للتعرف على اتجاهات الرأي العام وعينة قادة الرأي لكيفية سير اتجاه الأمور في الأردن، ولأهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم. كذلك، هدف الاستطلاع للتعرف على مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة، مثل: الوضع الاقتصادي في الأردن؛ مشروع قانون ضريبة الدخل، العفو العام والتعديل الحكومي بالإضافة لقياس مدى متابعات اللقاءات الحكومية بالمحافظات ولقاء رئيس الوزراء مع الأكاديميين بمركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ومقابلته في التلفزيون الأردني على برنامج ستون دقيقة.

لقد تم تشكيل الحكومة بتاريخ 2018/6/14، وأجرى المركز استطلاع التشكيل بتاريخ 2018/7/2-6/26، وقد أنهت الحكومة المائة يوم منذ تشكيلها بتاريخ 2018/9/22.

قائمة الاشكال والجداول

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟.....10

الشكل رقم (2): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ -عينة قادة الرأي 11

الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟.....12

الجدول (2): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي) 13

الشكل رقم (3): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي 14

الشكل رقم (4): درجة تحمل رئيس الوزراء لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي.....14

الشكل رقم (5): درجة تحمل رئيس الفريق الوزاري لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي 15

الشكل رقم (3-1): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة).....15

الشكل رقم (4-1): درجة تحمل الرئيس لمسؤولياته (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة).....16

الشكل رقم (5-1): درجة تحمل الفريق الوزاري لمسؤولياته (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة).....16

الشكل (3-2): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة) 17

الشكل رقم (4-2): درجة تحمل الرئيس لمسؤولياته (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة) 17

الشكل رقم (5-2): درجة تحمل الفريق الوزاري لمسؤولياته (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة).....18

الجدول رقم (3): أسباب عدم الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري 18

الجدول (4): النسب المئوية لمستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة ستنجح في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف.....20

الشكل (6): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية 21

الشكل (7): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة–العينة الوطنية.....21

الشكل (8): وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –عينة قادة الرأي والعينة الوطنية.....22

الشكل (9): توقعات مستجيبي عينة قادة الرأي والعينة الوطنية للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.....23

الشكل رقم (10): هل قرأت، سمعت، عرفت عن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الذي اقرته الحكومة وتم ارساله لمجلس النواب من أجل مناقشته؟.....24

الشكل رقم (12): إلى أي درجة تعتقد ان ضريبة التكافل الاجتماعي التي سوف يتم انفاقها على حزمة الأمان الاجتماعي ستساهم في الحد من الفقر في الأردن؟(العينة الوطنية).....25

الشكل رقم (13): ينص قانون ضريبة الدخل المعدل على ان كل فرد لديه دخل اعلى من 750 دينار شهريا، او اسرة لديها دخل أكثر من 1500 دينار شهريا من جميع المصادر، هو شخص/اسرة تنطبق عليه الضريبة، هل انت من الافراد/الاسر الذين تنطبق عليهم ضريبة الدخل حسب النص السابق؟.....26

الشكل رقم (14): التهرب الضريبي بين الافراد والاسر، والتهرب الضريبي في القطاع الخاص 27

الشكل رقم (15): هل تؤيد مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الذي ارسلته الحكومة الى مجلس النواب؟.....27

الشكل رقم (16): هل تعتقد ان المجلس سوف يقر مشروع قانون الضريبة المعدل؟.....28

الشكل رقم (17): هل سمعت عن اللقاءات التي عقدها الوزراء في محافظات المملكة من اجل مناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل؟ 29

الشكل رقم (18): الى أي درجة تعتقد أن عقد مثل هذه اللقاءات والحوارات كانت مهمة في التعريف بالقانون المقترح؟.....29

الشكل رقم (19): إلى أي درجة تعتقد ان هذه اللقاءات كانت ناجحة في تحقيق أهدافها والمتعلقة بتعريف المواطنين على مشروع قانون الضريبة؟ 30

الشكل رقم (20): يطالب البعض بالنزول للشارع احتجاجا على سياسات الحكومة، برأيك، هل تعتقد أنه من المناسب النزول الى الشارع ام لا بد من إعطاء الحكومة فرصة لتقديم برنامجها للناس؟ 31

الشكل رقم (21): بشكل عام، عند مقارنة حكومة الدكتور عمر الرزاز بالحكومات السابقة، الى أي درجة تعتقد ان هذه الحكومة تعطي اهتماما أكثر في محاربة الفساد والمفسدين؟ 31

الشكل رقم (22): تبنى مجلس النواب مذكرة نيابية يطالب فيها بقانون للعفو العام، هل تؤيد اصدار عفو عام؟.....32

الشكل رقم (23): لقد انتهت او شارفت الازمة السورية على الانتهاء (انتهاء العنف في اغلب المناطق)، برأيك ماذا يجب على الحكومة الأردنية ان تفعله حيال اللاجئين السوريين؟.....33

الشكل رقم (24): هنالك حديث عن اجراء تعديل وزاري على الحكومة الحالية، هل تؤيد ام تعارض ان يجري رئيس الوزراء تعديل وزاري؟ 34

الشكل رقم (25): اللقاءات التي اجراها رئيس الوزراء في الجامعة الأردنية وعلى التلفزيون الاردني 34

مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية– حسب المحافظة.....38

مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤولياتهم.....38

ملخص لأهم النتائج

أولاً: اتجاه سير الأمور:

- يعتقد (30%) من المستطلعة آراؤهم في العينة الوطنية بأن الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره (27) نقطة عن النسبة التي أفادت بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح عند تشكيل حكومة الدكتور الرزاز. كذلك الحال بالنسبة لعينة قادة الرأي، فقد أفاد (34%) منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره 29 نقطة عن استطلاع تشكيل حكومة الدكتور الرزاز.
- أدنى نسبة لسير الأمور بالاتجاه الصحيح سُجلت في محافظة جرش، تلتها الكرك وإربد ومادبا (21%، 23%، 24%، و24%) على التوالي. بينما سُجلت أعلى نسبة لسير الأمور بالاتجاه الصحيح في معان (42%) وجاءت باقي المحافظات أعلى من المعدل العام بقليل.

ثانياً: أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم

- أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري بالنسبة للعينة الوطنية كانت مشكلة البطالة (23%)، ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (21%)، الوضع الاقتصادي بصفة عامة (12%) والفقر والفساد (14% لكل منهما).
- أما بالنسبة لعينة قادة الرأي، فقد احتلت مشكلة الوضع الاقتصادي بشكل عام المرتبة الأولى بواقع (47%) تلتها مشكلة الفساد (12%) وتوزعت باقي المشكلات على البطالة وقانون ضريبة الدخل وضعف الحكومة وأدائها وبنسب متفاوتة.

ثالثاً: تقييم أداء الحكومة، والرئيس، والفريق

- يعتقد (42%) من أفراد العينة الوطنية أن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة السابقة مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره (22) نقطة عن استطلاع التشكيل. بالمقابل يعتقد (45%) من عينة قادة الرأي بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة السابقة، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره (12) نقطه عن استطلاع التشكيل.

- وبشأن تقييم أداء الرئيس، فقد أفاد (49%) من العينة الوطنية بأن الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤولياته، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره (20) نفطة عن استطلاع التشكيل. بالمقابل، انخفضت نسبة الذين يعتقدون بأن الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤولياته من (69%) إلى (58%) مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره (11) نفطة.
- أما بالنسبة للفريق الوزاري، فقد أفاد (29%) من العينة الوطنية بأن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره (19) نقطه. أما بالنسبة لعينة قادة الرأي، فقد أفاد (32%) منهم بأن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل أعباء المرحلة، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره (13) نقطة.
- وفي ما يتعلق بأسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها بالمرحلة السابقة، فقد جاء ضعف الرئيس والفريق الوزاري بالمرتبة الأولى لدى العينتين (28% العينة الوطنية، و56% لعينة قادة الرأي) بينما جاء عدم تحقيق إنجازات وإصلاحات بالمرتبة الثانية (20% العينة الوطنية، و30% عينة قادة الرأي).
- أما بالنسبة لتقييم قدرة الحكومة على معالجة الموضوعات الرئيسية التي وردت في كتاب التكليف السامي فقد جاءت متدنية، إذ كانت بالمعدل لكافة المواضيع 29% لكل من العينة الوطنية وعينة قادة الرأي.
- يؤيد (40%) من مستجيبي العينة الوطنية و(44%) من مستجيبي عينة قادة الرأي إجراء تعديل وزاري موسع على حكومة الدكتور عمر الرزاز، فيما يرى (18%) من مستجيبي العينة الوطنية و(16%) من مستجيبي عينة قادة الرأي إجراء تعديل وزاري محدود على هذه الحكومة.

رابعاً: تقييم الوضع الاقتصادي

- جاء تقييم أفراد العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي متدنياً، إذ أفاد 6% فقط أن وضع أسرهم الاقتصادي كان أفضل مقارنة بوضع أسرهم خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بينما ارتفعت نسبة الذين أفادوا بأن وضع أسرهم الاقتصادي أصبح أسوأ (67%). كذلك، انخفضت نسبة التفاؤل بمستقبل وضع أسرهم الاقتصادي من (45%) عند تشكيل حكومة الرزاز إلى (25%) يقابل ذلك ارتفاع بالنسبة للذين يعتقدون بأن وضع أسرهم الاقتصادي سيكون أسوأ من (26%) عند التشكيل إلى (49%) في هذا الاستطلاع.
- وبشأن الوضع الاقتصادي في الأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، فقد أجاب فقط (10%) من العينة الوطنية و(8%) من عينة قادة الرأي بأن الوضع أفضل.
- أما بالنسبة لوضع الأردن الاقتصادي في الاثني عشر شهراً المقبلة مقارنة مع اليوم، فقد أجاب (25%) من كلتا العينتين بأن الوضع سيكون أفضل، مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره (21) نقطة لدى العينة الوطنية عن استطلاع التشكيل و(16) نقطة لعينة قادة الرأي في الفترة نفسها.

خامساً: قانون الضريبة

- نسبة الذين عرفوا أو سمعوا أو قرأوا عن مشروع قانون ضريبة الدخل كانت (56%) للعينة الوطنية و(69%) لعينة قادة الرأي.
- يؤيد (40%) من أفراد العينة الوطنية و(45%) من عينة قادة الرأي ضريبة التكافل الاجتماعي بنسبة (1%) على الأفراد أو الأسر التي ينطبق عليها القانون.
- 75% من الذين تنطبق عليهم الضريبة الفردية هم من الذين صنفوا انفسهم من الطبقة العليا والوسطى، و71% من الذين تنطبق على أسرهم الضريبة ممن صنفوا أسرهم ضمن الطبقة العليا والوسطى.
- 97% من الذين تنطبق عليهم الضريبة كأفراد هم من أربع محافظات وهي على الترتيب: عمان، الزرقاء، اربد، والبلقاء.

- 80% من الذين تنطبق عليهم الضريبة كأسر هم من المحافظات الأربع السابقة.
- بالنسبة لشمول ضريبة الدخل الأفراد والأسر، فقد أفاد (3%) من أفراد العينة الوطنية بأن القانون الجديد ينطبق عليهم كأفراد، بينما أفاد (10%) بأن القانون ينطبق عليهم كأسرة.
- أما بالنسبة لعينة قادة الرأي، فقد أفاد (8%) منهم بأن الضريبة تنطبق عليهم كأفراد بينما أشار (59%) بأن الضريبة تنطبق عليهم كأسر.
- غالبية من العينتين تعتقد بأن التهرب الضريبي منتشر بين الأفراد والأسر الذين تنطبق عليهم الضريبة (79% عينة وطنية و64% عينة قادة الرأي) بينما أفادت الغالبية العظمى من العينتين بأن التهرب الضريبي منتشر بالقطاع الخاص (88% عينة وطنية و90% عينة قادة الرأي).
- أفاد ثلث (33%) من أفراد العينة الوطنية وأكثر من ربع (27%) أفراد عينة قادة الرأي بأنهم يؤيدون قانون ضريبة الدخل.
- غالبية من 86% من الذين يؤيدون قانون الضريبة الجديد لا تنطبق عليهم الضريبة الفردية أو على أسرهم.
- أكثر الفئات المؤيدة لقانون الضريبة هم الذين دخلهم أقل من خط الفقر والفئة الواقعة تماماً على خط الفقر والأكثر من خط الفقر بقليل.
- اقليم الوسط الأعلى تأييداً لقانون ضريبة الدخل والجنوب الأقل تأييداً.
- نسبة التأييد للقانون هي الأعلى للذين صنفوا أنفسهم من الطبقة العاملة حيث بلغت 53% من كل المؤيدين تليها 43% من الطبقة الوسطى.
- يعتقد (51%) من العينة الوطنية بأن مجلس النواب سوف يقر القانون كما ورد من الحكومة، بينما يعتقد ذلك (27%) من قادة الرأي. بالمقابل، يعتقد (25%) من العينة الوطنية بأن مجلس النواب سيقر القانون بعد إجراء بعض التعديلات، بينما يعتقد أكثر ما يقارب ثلثي (65%) بأن مجلس النواب سيقر القانون بعد إجراء التعديلات عليه.

سادساً: اللقاءات والحوارات التي أجرتها حكومة الدكتور الرزاز حول مشروع قانون ضريبة الدخل

- سمع أكثر من نصف المستجيبين بقليل (56%) باللقاءات والحوارات حول مشروع قانون ضريبة الدخل.
- يعتقد (35%) بأن هذه الحوارات واللقاءات كانت مهمة في التعريف بالقانون المقترح.
- يعتقد فقط (13%) بأن هذه الحوارات واللقاءات كانت ناجحة في تحقيق أهدافها والمتعلقة بتعريف المواطنين بمشروع قانون ضريبة الدخل.

سابعاً: مواضيع متنوعة

- يعتقد (67%) من المستجيبين أنه لا بد من إعطاء الحكومة فرصة لتقديم برنامجها للناس وعدم النزول إلى الشارع احتجاجاً على سياسات الحكومة. بالمقابل، يعتقد (29%) بأنه من المناسب النزول إلى الشارع للاحتجاج على سياسات الحكومة.
- يعتقد نصف المستجيبين من العينة الوطنية تقريباً (48%) و(39%) من مستجيبي عينة قادة الرأي أن حكومة الدكتور عمر الرزاز تعطي اهتماماً أكثر في محاربة الفساد والمفسدين مقارنة بالحكومات السابقة.
- أفاد (66%) من مستجيبي العينة الوطنية بأنهم مع إصدار قانون للعفو العام، مقابل (32%) ضد إصدار قانون عفو عام، ويسجل هذا ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المؤيد من العفو العام في استطلاع التشكيل.
- يرى (47%) من المستجيبين أنه يجب حث اللاجئين السوريين على العودة الطوعية الى سورية، ويرى (36%) أنه على الحكومة الأردنية وضع خطة أو تصور لعودتهم.

• كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام- العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (30%) من مستجيبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور **في الأردن بشكل عام تسير في الاتجاه الصحيح** مقارنة بـ **(57%) في استطلاع تموز/يوليو 2018**، ومقارنة بـَ **(31%) في نيسان/ابريل 2018**، وبِ **(41%) في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017**.

فيما أفاد (66%) من مستجيبي العينة الوطنية بأن **الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ** مقارنة بـ (40%) في استطلاع تموز/يوليو 2018، ومقارنة بـ **(68%)** في استطلاع نيسان/أبريل 2018 ومقارنة بِـ **(58%)** في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017. (يرجى النظر الى الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

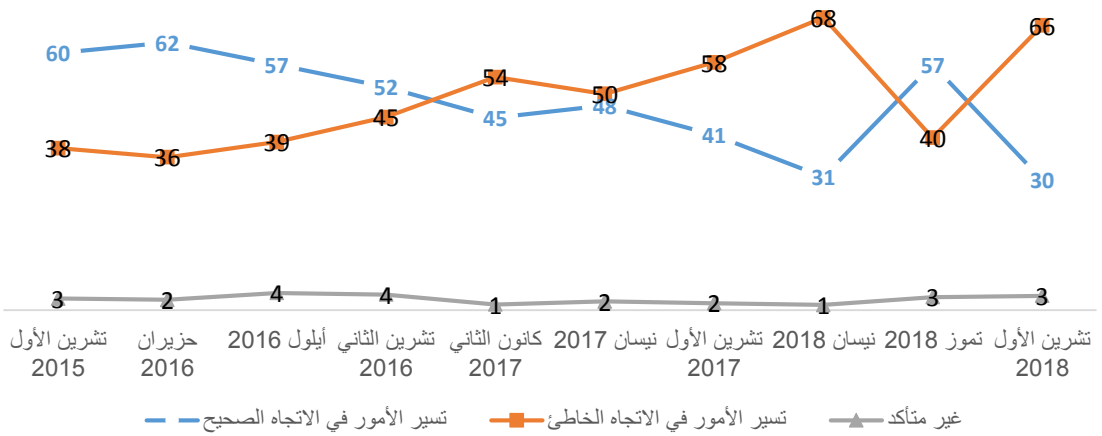

وأظهرت النتائج أن **(34%)** من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل **(63%)** في استطلاع تموز/يوليو 2018، ومقارنة بـ **(37%)** في استطلاع نيسان/أبريل 2018، ومقابل **(34%)** في استطلاع تشرين الأول 2017. بينما أفاد **(61%)** من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ **(31%)** في استطلاع تموز/يوليو 2018، ومقارنة بـ **(59%)** في استطلاع نيسان/أبريل 2018، ومقارنة بِـ **(62%)** في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017. (انظر الشكل رقم (2)).

الشكل رقم (2): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ -عينة قادة الرأي

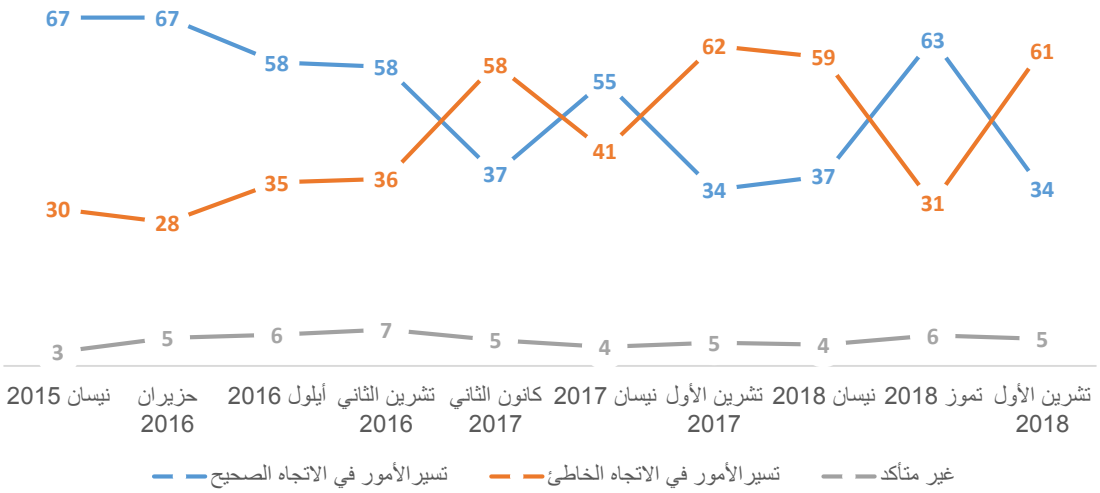

• أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

تم سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ عن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، فأفاد **(29%)** من مستجيبي العينة الوطنية أن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، هو ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، فيما عزا (20%) من هؤلاء المستجيبين السبب الى سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، بينما أفاد **(21%)** أن وجود الفساد بصفة عامة هو السبب الرئيسي لاعتقادهم بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ (انظر الجدول رقم (1)).

اما عينة قادة الرأي، فقد اختلفت الأولويات التي يعتقدون أن بسببها تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ، فقد أفاد **(40%)** بأن قرارات الحكومات ليست لمصلحة المواطن هي أهم أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ، فيما أفاد **21%** بأن الوضع الاقتصادي بصفة عامة هو السبب، وأفاد **(12%)**، أن السبب هو وجود الفساد بصفة عامة. (الجدول رقم (1)).

الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟

	العينة الوطنية من الـ 66%	عينة قادة الرأي من الـ 61%
ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة	29	3
سوء الوضع الاقتصادي بصفة عامة	20	21
وجود الفساد بصفة عامة	21	12
ضعف الحكومة والفريق الوزاري	4	10
انتشار الفقر	5	1
قرارات الحكومة ليست لمصلحة المواطن ولا يوجد اصلاح حقيقي	11	40
عدم الاستقرار في المنطقة	1	1
سوء الاوضاع الأمنية	1	--
كثرة الضرائب وتعددها	4	9
انتشار البطالة	--	1
أخرى	4	4
المجموع	100.0	100.0

• أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم

يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم (**23**%) يليها ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (21%) ومن ثم الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة (15%)، فالفقر (**14**%)، والفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية) (**14**%).

أصبحت المشكلات الاقتصادية تتصدر أولويات المواطنين في استطلاعات المركز من بين المشكلات التي تواجه الأردن، إذ شكلت (73%)، من مجمل المشكلات الأخرى.

كذلك الحال بالنسبة لعينة قادة الرأي، فأهم مشكلة تواجه البلاد هي الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة بنسبة **(47%)**، تلتها مشكلة **الفساد بصفة عامة (12%)**، ثم **مشكلة البطالة (9%)**. ومن الواضح تركيز عينة قادة الرأي على الوضع الاقتصادي بشكل عام البالغة (64%) (. (الجدول رقم (2)).

والجدير ذكره هو وجود شبه توافق بين آراء أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في اعتبار المشكلات الاقتصادية المتنوعة كأهم المشاكلات التي تواجه الأردن اليوم.

الجدول (2): أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

المشكلات	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
البطالة	23	9
ارتفاع ألأسعار وغلاء المعيشة	21	3
الوضع الاقتصادي بصفة عامة	15	47
الفقر	14	5
الفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية)	14	12
قانون الضريبة	4	7
مشكلات خدماتية (مياه، صحة، تعليم...)	2	2
مشكلات اجتماعية	2	1
أزمة اللاجئين السوريين والعمالة الوافدة	1	--
التحديات الأمنية الداخلية	1	1
التحديات السياسية الداخلية	1	3
أخرى	1	2
التحديات السياسية والأمنية الخارجية	--	1
لا توجد مشكلات	1	1
ضعف الحكومة وضعف الأداء	--	7
المجموع	100	100

• تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري- العينة الوطنية

يعرض هذا القسم تقييم الرأي العام الأردني (العينة الوطنية) وآراء عينة قادة الرأي لتوقعاتهم حول قدرة الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية على مقياس متدرج من قادر الى درجة كبيرة، ومتوسطة وقليلة، ولم تكن قادرة على الاطلاق.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن **42**% من أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن **الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات** المرحلة الماضية (الوسط الحسابي للإجابات كنسبة مئوية)، مقارنة بـ **64**% في استطلاع التشكيل.

وأظهرت نتائج الاستطلاع أن **45**% من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة بـ **57**% في استطلاع التشكيل. الشكل رقم (3)

الشكل رقم (3): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

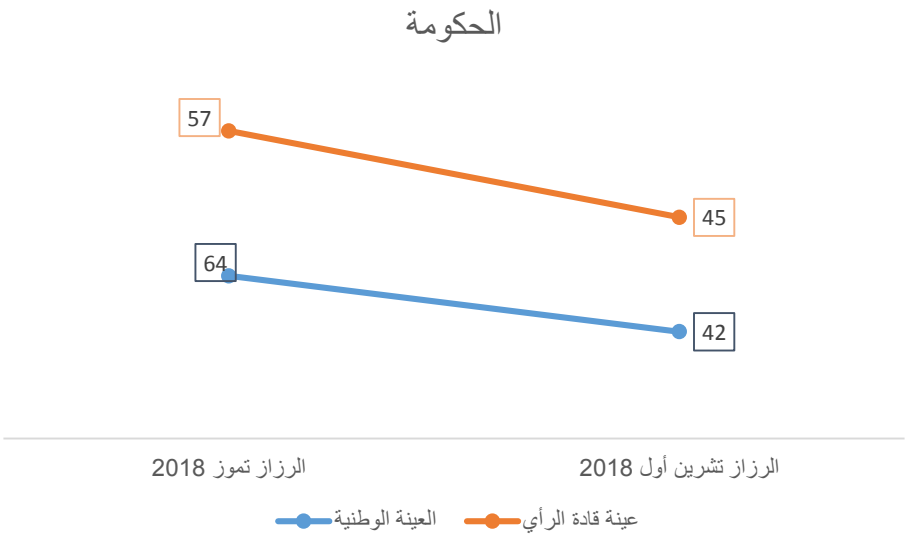

بينما أفاد (**49**%) من افراد العينة الوطنية بأن **رئيس الحكومة** كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية مقارنة بـ **69**% في استطلاع التشكيل. كذلك، أظهرت النتائج أن **58**% من افراد عينة قادة الرأي يعتقدون أن الرئيس كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية مقارنة بـ 69% في استطلاع التشكيل.

الشكل رقم (4)

الشكل رقم (4): درجة تحمل رئيس الوزراء لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

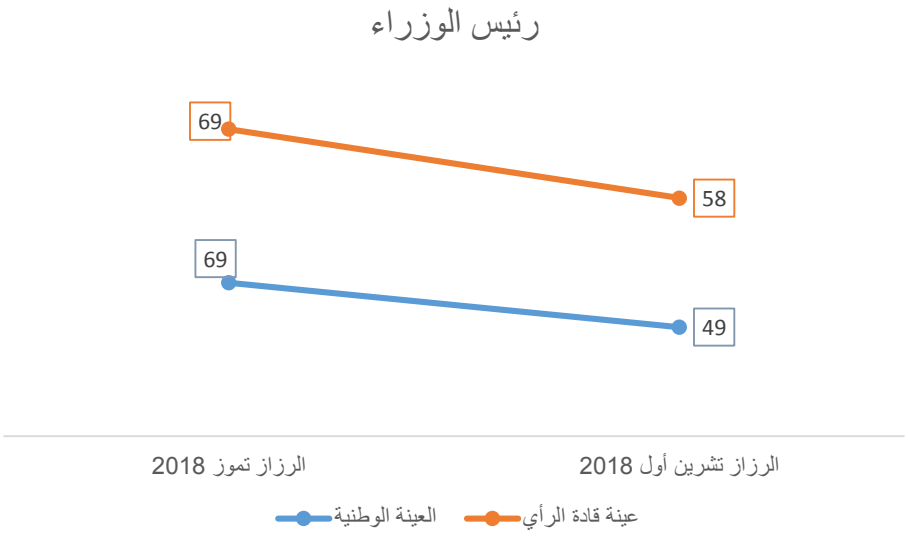

وأفاد (**29%**) بأن من افراد العينة الوطنية ان **الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس)** كان قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة بـ 48% في استطلاع التشكيل.

وبينت النتائج أيضاً أن **32%** من افراد عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الفريق الوزاري باستثناء الرئيس كان قادرا على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة بـ 45% في استطلاع التشكيل. الشكل رقم (5)

الشكل رقم (5): درجة تحمل رئيس الفريق الوزاري لمسؤولياته -العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

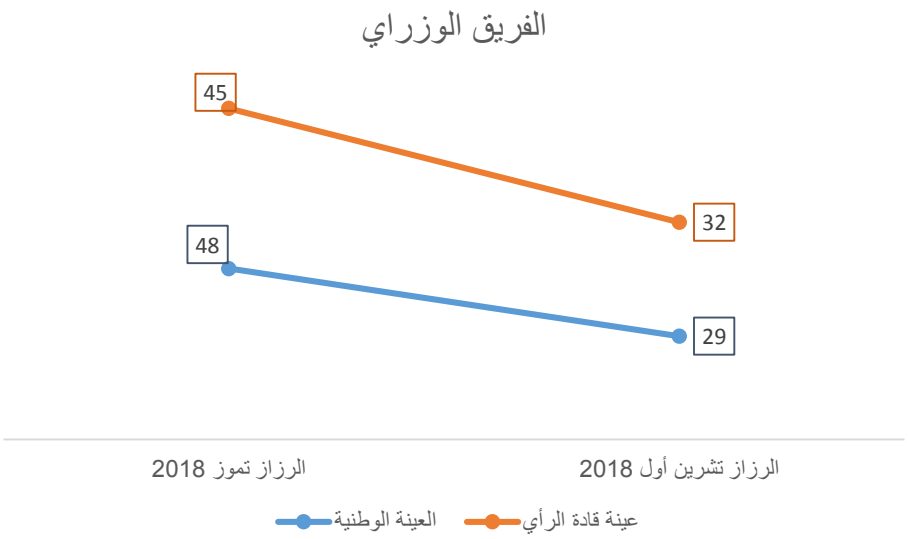

الشكل رقم (3-1): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

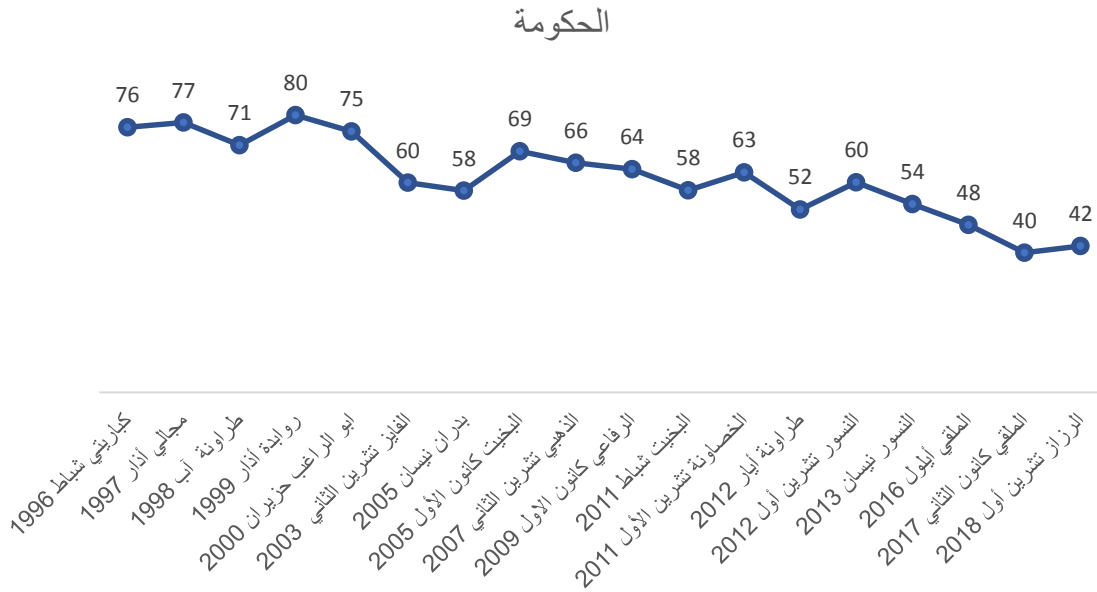

الشكل رقم (4-1): درجة تحمل الرئيس لمسؤولياته (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

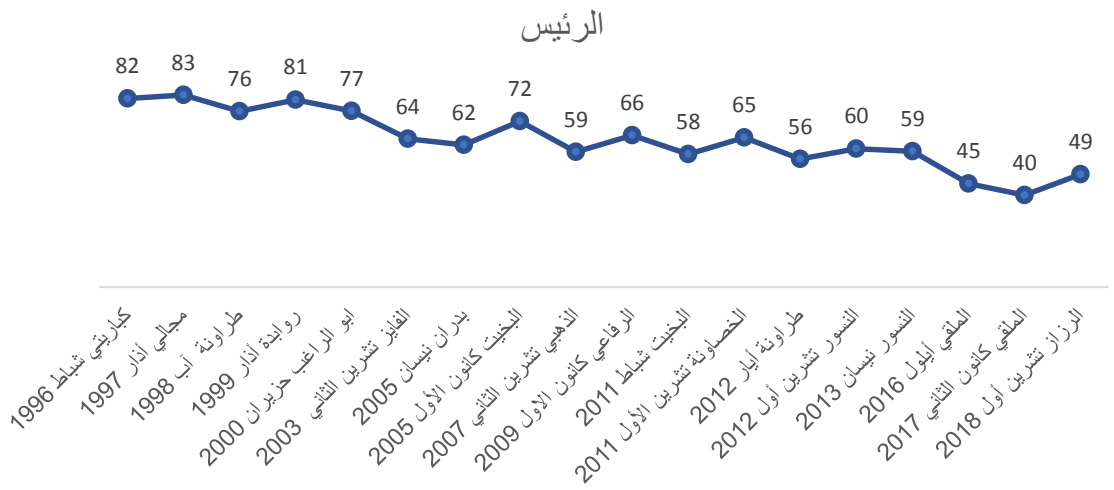

الشكل رقم (5-1): درجة تحمل الفريق الوزاري لمسؤولياته (العينة الوطنية) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

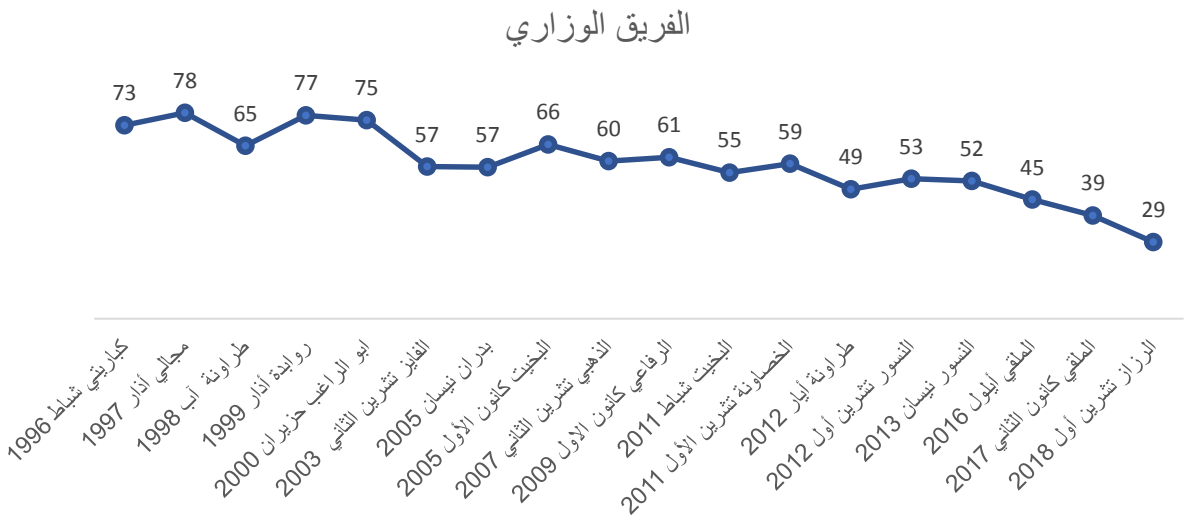

الشكل (3-2): درجة تحمل الحكومة لمسؤولياتها (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

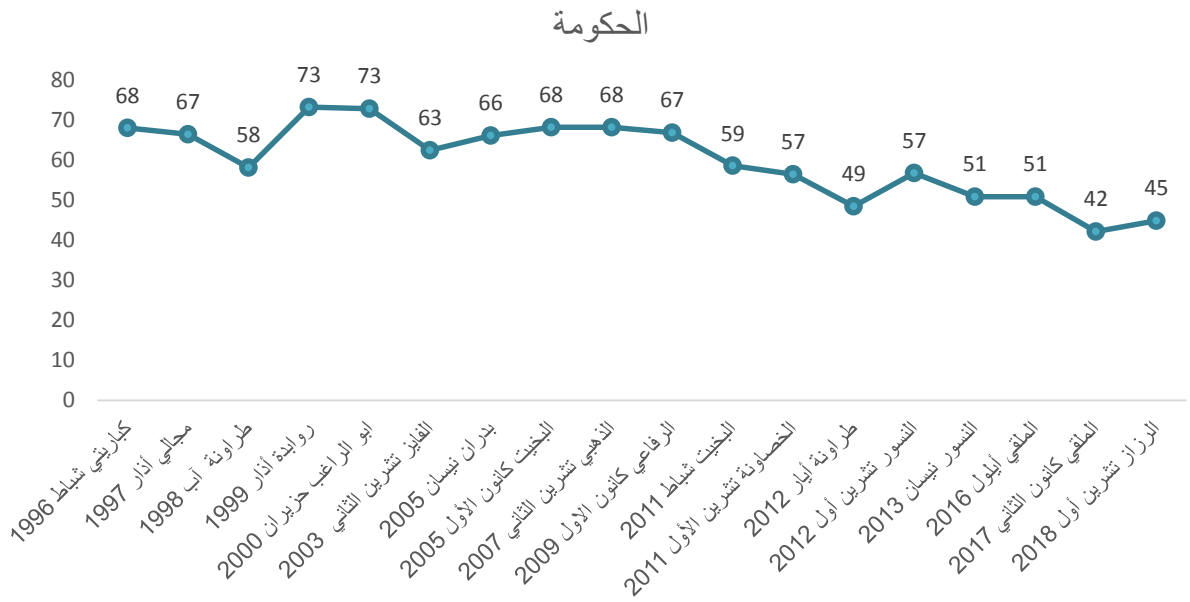

الشكل رقم (4-2): درجة تحمل الرئيس لمسؤولياته (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

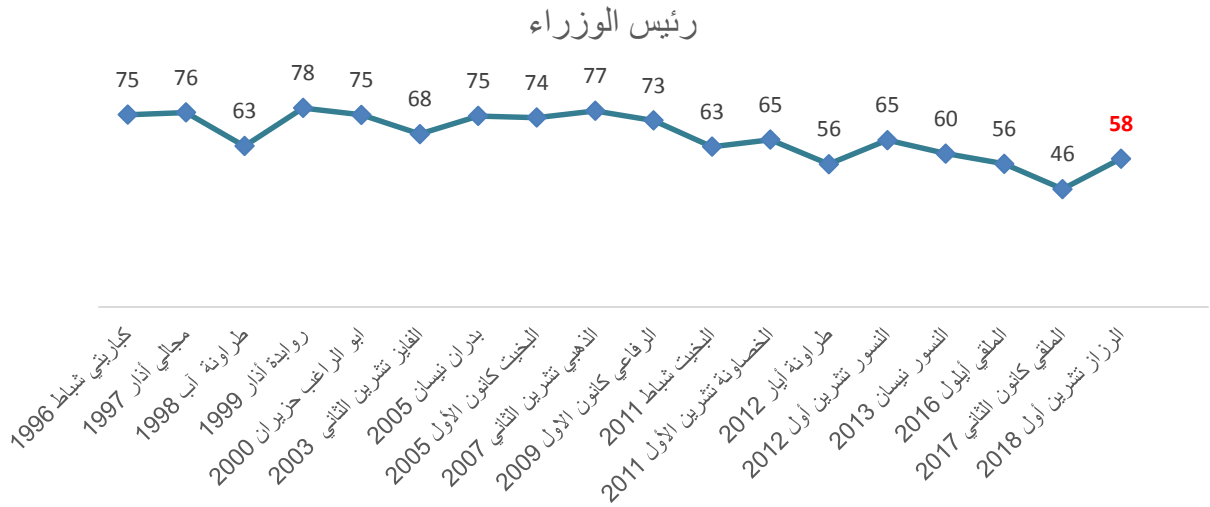

الشكل رقم (5-2): درجة تحمل الفريق الوزاري لمسؤولياته (عينة قادة الرأي) (مقارنة مع الحكومات السابقة)

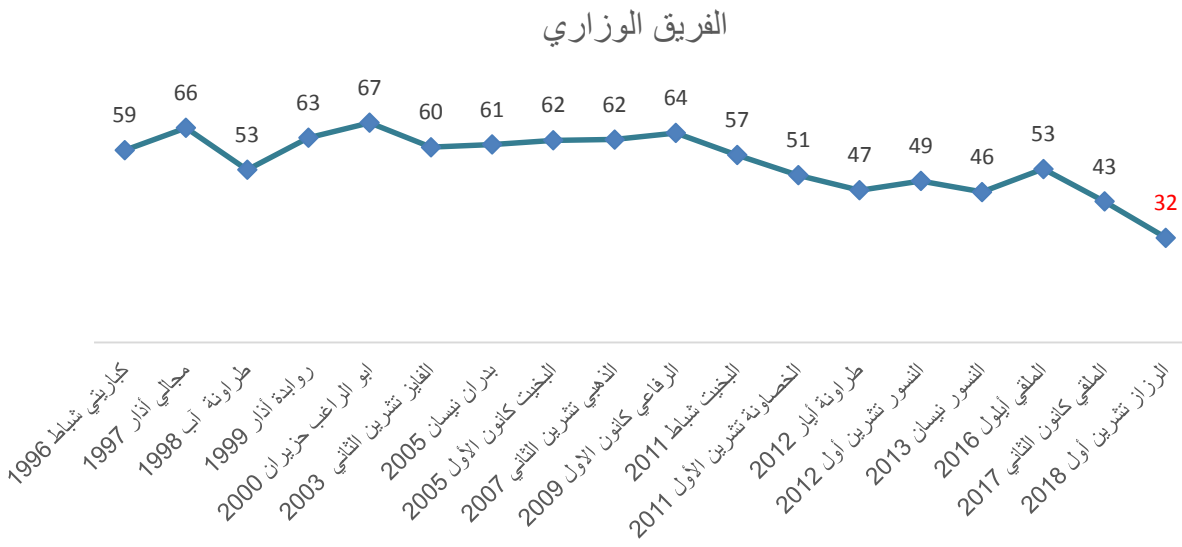

- **أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية**

تم سؤال المستجيبين عن أسباب عدم قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، فقد افاد 28% من أفراد العينة الوطنية و56% من أفراد عينة قادة الرأي أن السبب هو ضعف الرئيس والفريق الوزاري، فيما أفاد 20% من مستجيبي العينة الوطنية و30% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن السبب هو عدم تحقيق إنجازات واصلاحات. (الجدول رقم (3)).

الجدول رقم (3): أسباب عدم الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري

	العينة الوطنية من الـ (30%)	عينة قادة الرأي من الـ (20%)
ضعف الرئيس والفريق والوزاري	28	56
عدم تحقيق انجازات واصلاحات	20	30
لم تحارب او تنجح في محاربة الفساد	17	1
الارتفاع المتكرر للأسعار وارتفاع البطالة	12	2
عدم معالجة المشكلات الاقتصادية	10	3
ضعف التخطيط والادارة	8	4
قرارات الحكومة لم تكن لصالح المواطن	4	4
لا أعرف	2	--
المجموع	100	100

- **تقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي أوكلت إليها في كتاب التكليف السامي**

تظهر النتائج أن هناك تبايناً في تقييم العينة الوطنية وعينة قادة الرأي فيما يتعلق ببعض البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي، إذ أظهرت النتائج وبعد مرور 100 يوم على تشكيل الحكومة عدم نجاحها في إنجاز البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي. والملاحظ أن تقييم المواطنين لنجاح الحكومة في جميع المواضيع قد تراجع مقارنة باستطلاع التشكيل عند أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي (المتوسط الحسابي انخفض من 57 الى 29 لدى العينة الوطنية، ومن 52 الى 29 لدى عينة قادة الرأي) وهو شبه متوافق مع الانخفاض الذي حصل في تقييم المواطنين لأداء الحكومة بشكل عام.

قيم مستجيبو العينة الوطنية نجاح الحكومة في التسريع في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية (45%)، وفي مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه (32%). بينما كان مستجيبو العينة الوطنية أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل (22%)، وانجاز مشروع قانون ضريبة الدخل بعد التشاور مع كافة الأطراف (22%)، وأفاد 31% بنجاح الحكومة في دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن. (انظر الجدول رقم (5)).

بينما قيم مستجيبو عينة قادة الرأي نجاح الحكومة في التسريع في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية (43%)، وفي مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه (31%). بينما كان مستجيبو عينة قادة الرأي أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: انجاز مشروع قانون ضريبة الدخل بعد التشاور مع كافة الأطراف (24%)، ومراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل (26%)، وأفاد 30% بنجاح الحكومة في دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن. (انظر الجدول رقم (4)).

الجدول (4): النسب المئوية لمستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة ستنجح في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف

البنود كما وردت في كتاب التكليف السامي	العينة الوطنية		عينة قادة الرأي	
	التشكيل	100 يوم	التشكيل	100 يوم
توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمحتاجين من المواطنين	58	**25**	49	**26**
محاسبة ومعاقبة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين في مختلف مرافق وخدمات الدولة او لا يراعي المال العام.	52	**30**	46	**29**
التسريع في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية وضبط النفقات الحكومية	61	**45**	59	**43**
مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه	57	**32**	49	**31**
دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن.	58	**31**	49	**30**
انجاز مشروع قانون ضريبة الدخل بعد التشاور مع كافة الأطراف	58	**22**	61	**24**
إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة	55	**23**	48	**26**
مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.	54	**22**	56	**26**
المعدل	57	**29**	52	**29**

- **تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي – العينة الوطنية وعينة قادة الرأي**

حول تقييم مستجيبي العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، أفاد **6**% أنه أفضل مما كان عليه، مقارنة بـ **10**% في استطلاع تموز/يوليو 2018، ومقارنة بـ **8**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، بينما أفاد **26**% بأنه بقي كما هو عليه، مقارنة بـ **33**% في استطلاع تموز/يوليو 2018، وبـ **23**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، في حين أفاد **67%** بأن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، والذي سجل ارتفاعاً مقداره (10) نقاط مقارنة باستطلاع تموز/يوليو 2018. (الشكل رقم 6).

الشكل (6): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية

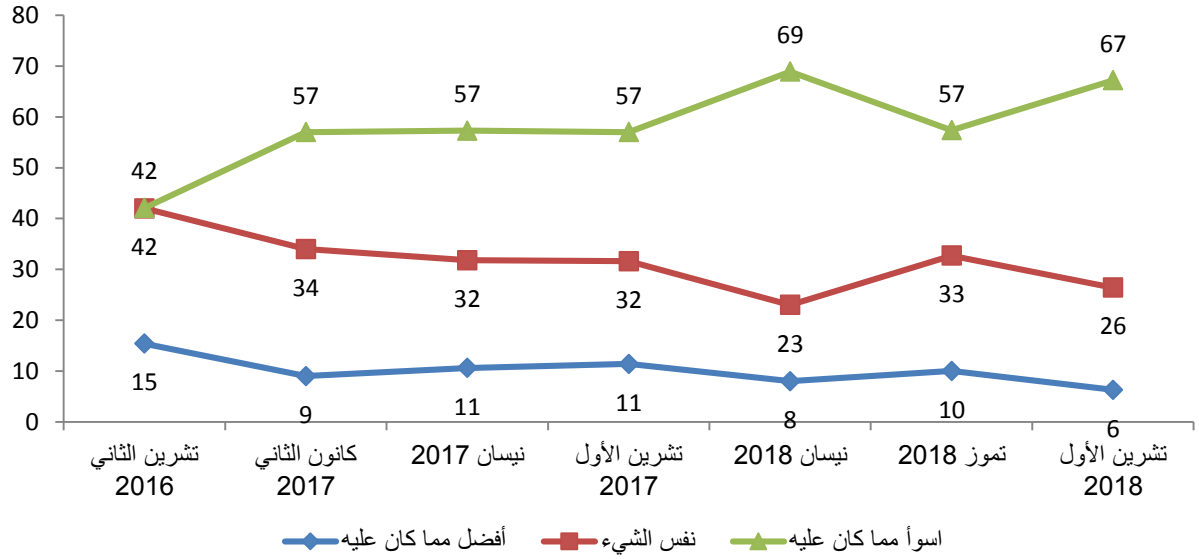

وعند السؤال عن التوقعات للوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد **25%** بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن، مقابل **21%** أفادوا بأنه سوف يبقى كما هو عليه الآن، بينما أجاب **49%** بأنه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن. (الشكل رقم (7))

الشكل (7): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة–العينة الوطنية

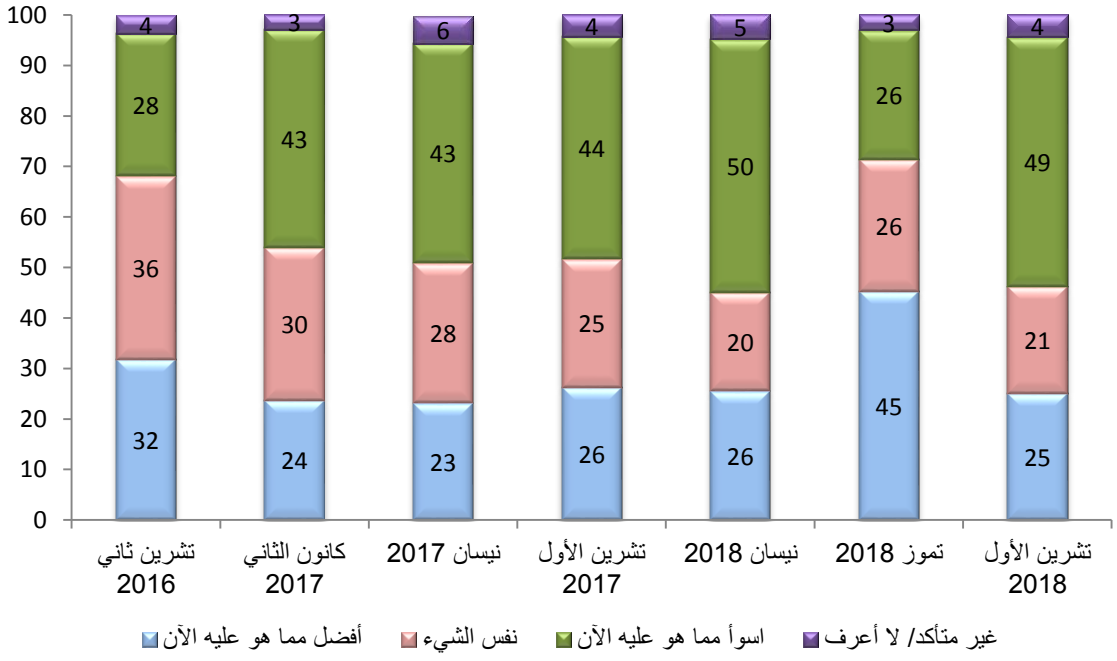

- **تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي للأردن**

وحول تقييم عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً المقبلة، فقد أفاد 8% بأنه أفضل مما كان عليه، مقارنة بـ **12**% في استطلاع تموز/يوليو 2018، ومقارنة بـ 4% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، **33% أفادوا بأنه بقي كما هو عليه مقارنة 35% في استطلاع تموز/يوليو 2018** و بـ**21**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، في حين أفاد 59% بأنه أسوأ مما كان عليه مقارنة بـ **52**% في استطلاع تموز/يوليو 2018 وبـ **74**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، (الشكل (8)).

الشكل (8): وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –عينة قادة الرأي والعينة الوطنية

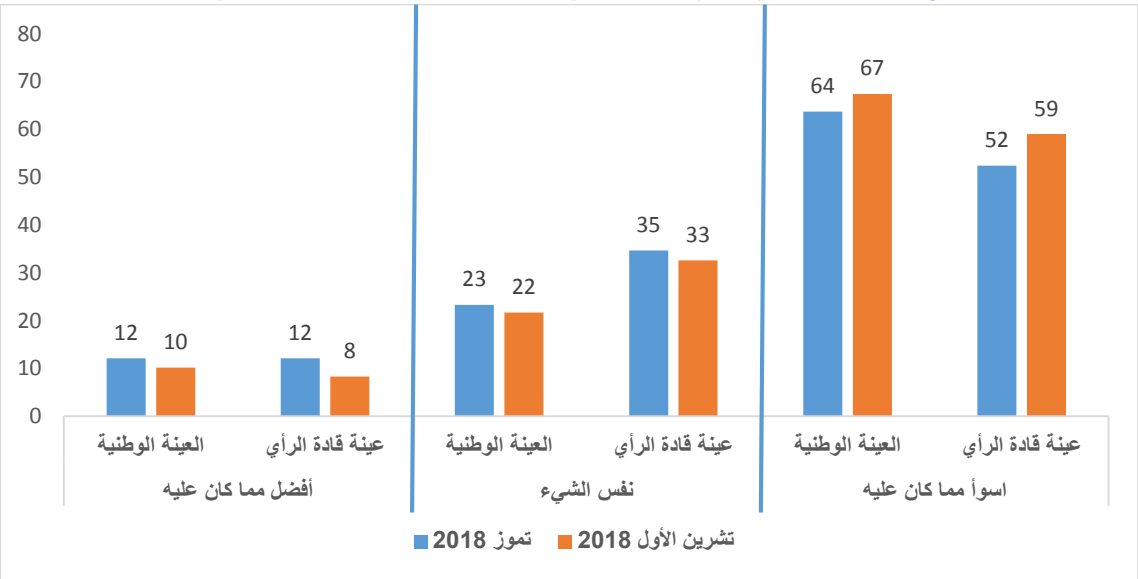

وعند سؤال مستجيبي عينة قادة الرأي عن الوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد **25**% بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الان مقارنة بـ **41**% في استطلاع تموز/يوليو 2018، في المقابل **23**% أفادوا بأنه سيبقى كما هو عليه الآن، وأفاد **46**% بانه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن مقارنة بـ **26**% في استطلاع تموز/يوليو2018. (الشكل رقم 9).

الشكل (9): توقعات مستجيبي عينة قادة الرأي والعينة الوطنية للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

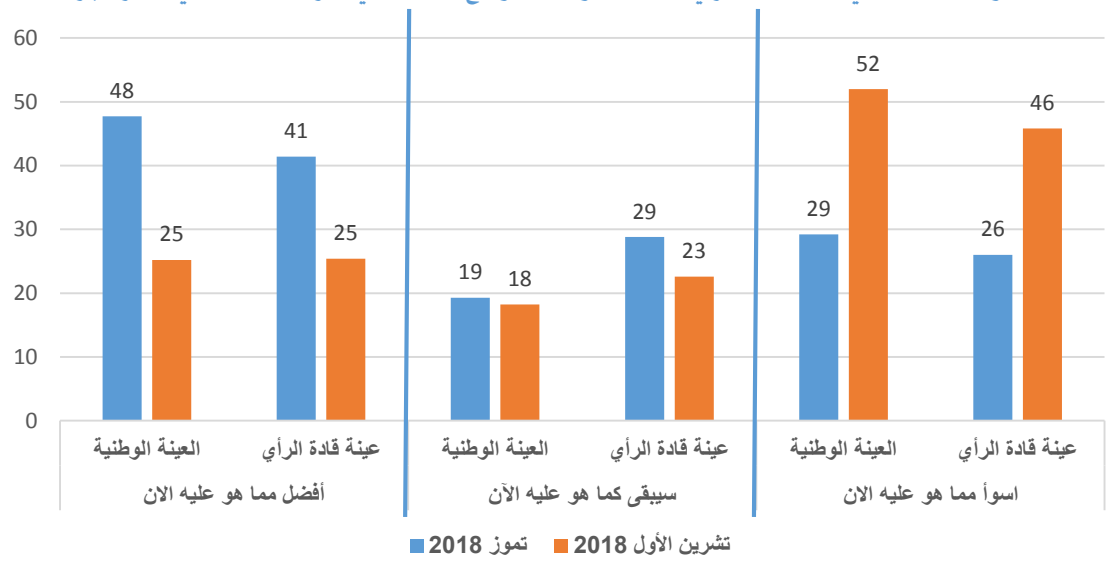

• قانون الضريبة

في هذا القسم، تم السؤال عن قانون ضريبة الدخل المعدل والذي اقرته الحكومة وتم إرساله الى مجلس النواب من اجل مناقشته.

أفاد **56**% من مستجيبي العينة الوطنية و**69**% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأنهم سمعوا، قرأوا، عرفوا عن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الذي أقرته الحكومة وتم ارساله لمجلس النواب من أجل مناقشته. (الشكل رقم (10)).

الشكل رقم (10): هل قرأت، سمعت، عرفت عن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الذي اقرته الحكومة وتم ارساله لمجلس النواب من أجل مناقشته؟

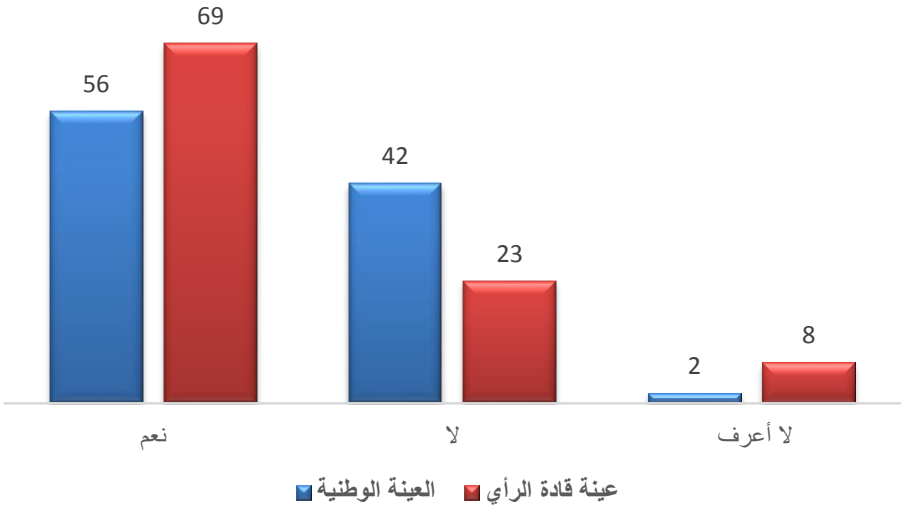

وعند سؤال المستجيبين عن تأييدهم لإقرار الحكومة "ضريبة التكافل الاجتماعي" في مشروع قانون الضريبة المعدل والتي نسبتها 1%، وسوف يتم اقتطاعها من الافراد او الأسر الذين ينطبق عليهم قانون ضريبة الدخل المعدل. أيد 40% من مستجيبي العينة الوطنية و45% من مستجيبي عينة قادة الرأي فرض ضريبة التكافل الاجتماعي. فيما لا يؤيد فرض مثل هذه الضريبة **56**% من مستجيبي العينة الوطنية و**51**% من مستجيبي عينة قادة الرأي. الشكل رقم (11)

وأفاد في المتوسط 29% من مستجيبي العينة الوطنية ان ضريبة التكافل الاجتماعي التي سوف يتم إنفاقها على حزمة الأمان الاجتماعي ستساهم في الحد من الفقر في الأردن، فيما افاد نصف المستجيبين بان هذه الضريبة لن تساهم في الحد من الفقر في الأردن. الشكل رقم (12)

الشكل رقم (12): إلى أي درجة تعتقد ان ضريبة التكافل الاجتماعي التي سوف يتم انفاقها على حزمة الأمان الاجتماعي ستساهم في الحد من الفقر في الأردن؟(العينة الوطنية)

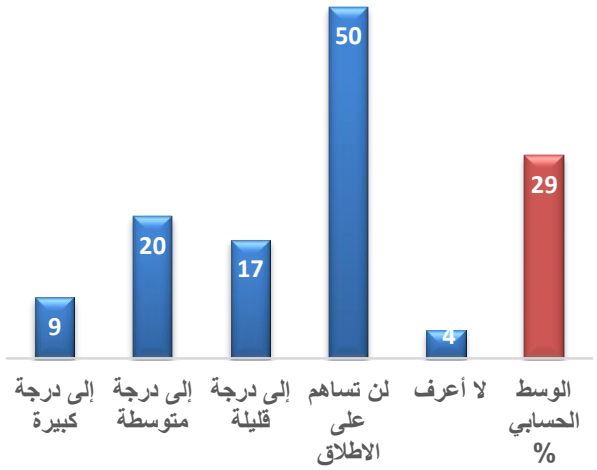

الشكل رقم (11): أقرت الحكومة _ضريبة التكافل الاجتماعي_ في مشروع قانون الضريبة المعدل والتي نسبتها 1%، وسوف يتم اقتطاعها من الافراد او العائلات التي ينطبق عليهم قانون ضريبة الدخل المعدل. هل تؤيد فرض مثل هذه الضريبة؟

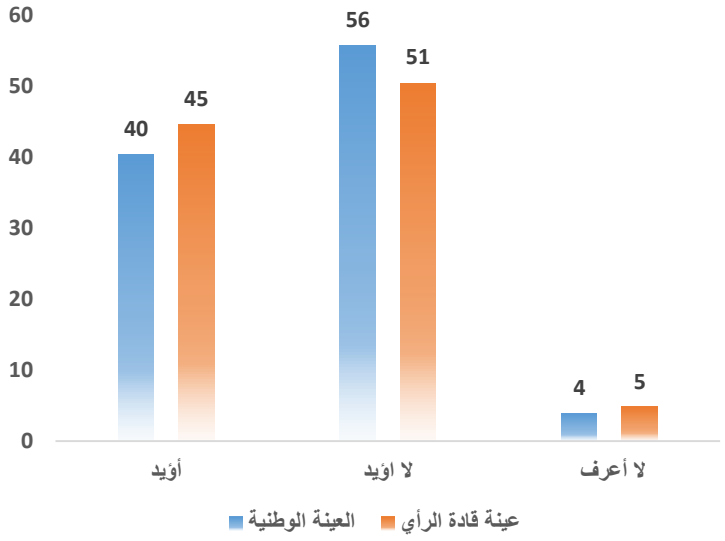

عجلون والمفرق أعلى المحافظات دعماً لضريبة التكافل الاجتماعي، ومحافظات معان، اربد، مادبا، والكرك والطفيلة الأقل دعما لضريبة التكافل الاجتماعي.

نص قانون ضريبة الدخل المعدل على ان كل فرد لديه دخل اعلى من 750 ديناراً شهريا، او اسرة لديها دخل أكثر من 1500 دينار شهريا من جميع المصادر، هو شخص/اسرة تنطبق عليه الضريبة، وتم سؤال المستجيبين حول ما إذا كان ينطبق عليهم حسب هذا التعريف قانون ضريبة الدخل المعدل، وأظهرت النتائج أن 13% من مستجيبي العينة الوطنية و 67% من مستجيبي عينة قادة الرأي يترتب عليهم ضريبة دخل بشكل فردي او على شكل اسرة.

الشكل رقم (13): ينص قانون ضريبة الدخل المعدل على ان كل فرد لديه دخل اعلى من 750 دينار شهريا، او اسرة لديها دخل أكثر من 1500 دينار شهريا من جميع المصادر، هو شخص/اسرة تنطبق عليه الضريبة، هل انت من الافراد/الاسر الذين تنطبق عليهم ضريبة الدخل حسب النص السابق؟

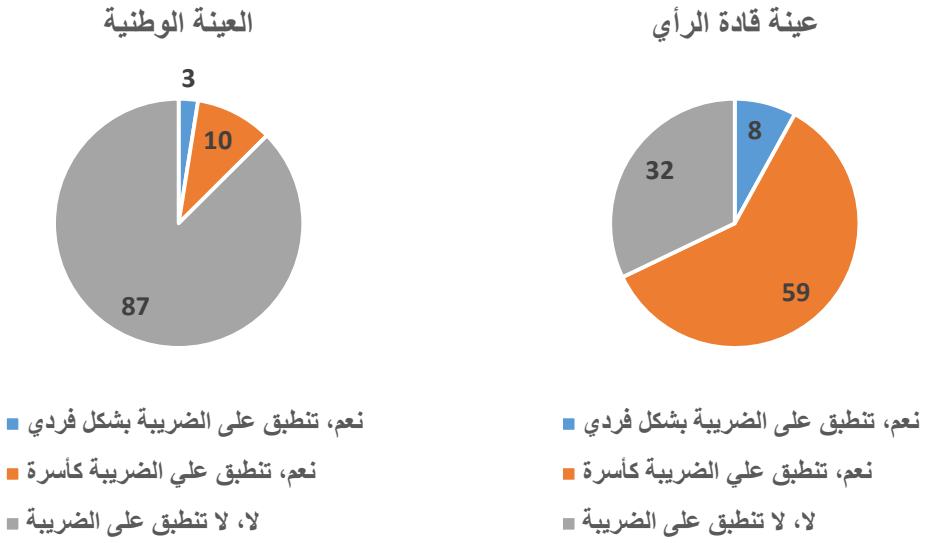

75% من الذين تنطبق عليهم الضريبة الفردية هم من الذين صنفوا انفسهم من الطبقة العليا والوسطى، و71% من الذين تنطبق على أسرهم الضريبة ممن صنفوا أسرهم ضمن الطبقة العليا والوسطى.
(ملاحظة: التصنيف الطبقي هو تعريف ذاتي حسب رأي المستجيب لوضعه الاقتصادي)

- **97% من الذين تنطبق عليهم الضريبة كأفراد هم من أربع محافظات وهي على الترتيب: عمان، الزرقاء، اربد، والبلقاء.**
- **80% من الذين تنطبق عليهم الضريبة كأسرهم من المحافظات الأربع السابقة.**

أظهرت النتائج أن **79**% من مستجيبي العينة الوطنية و**64**% من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بوجود تهرب ضريبي بين الافراد والاسر الذين تنطبق عليهم الضريبة. ويعتقد **88**% من مستجيبي العينة الوطنية و90% من مستجيبي عينة قادة الرأي ان التهرب الضريبي في القطاع الخاص منتشر في الأردن. الشكل رقم (14).

الشكل رقم (14): التهرب الضريبي بين الافراد والاسر، والتهرب الضريبي في القطاع الخاص

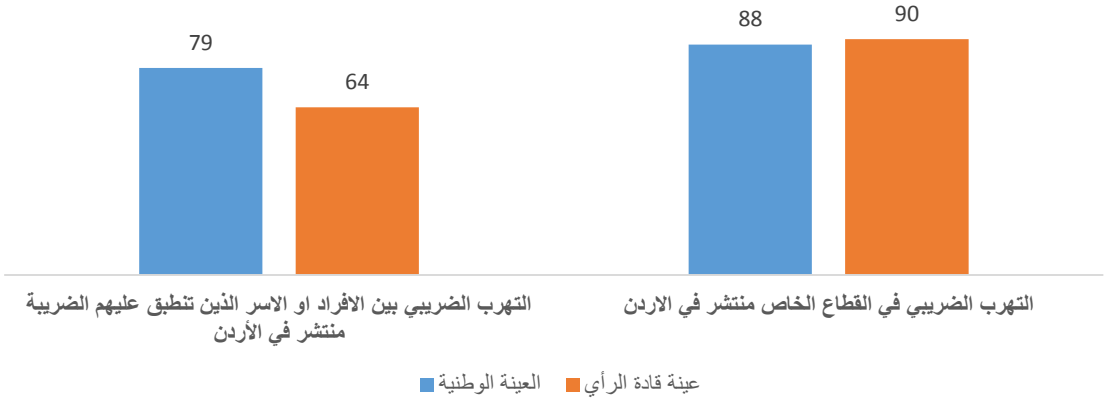

يؤيد مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل 33% من مستجيبي العينة الوطنية و27% من مستجيبي عينة قادة الرأي، فيما لا يؤيده 63% من مستجيبي العينة الوطنية و66% من مستجيبي عينة قادة الرأي. الشكل رقم (15)

غالبية من 86% من الذين يؤيدون قانون الضريبة الجديد لا تنطبق عليهم الضريبة الفردية أو على أسرهم

الشكل رقم (15): هل تؤيد مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل الذي ارسلته الحكومة الى مجلس النواب؟

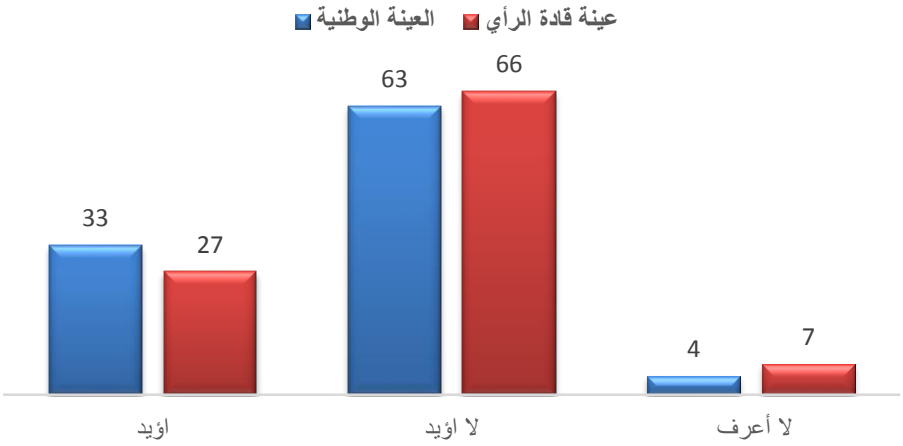

- أكثر الفئات المؤيدة لقانون الضريبة هم الذين دخلهم أقل من خط الفقر والفئة الواقعة تماماً على خط الفقر والأكثر من خط الفقر بقليل.
- اقليم الوسط الأعلى تأييداً لقانون ضريبة الدخل والجنوب الأقل تأييداً.
- نسبة التأييد للقانون هي الأعلى للذين صنفوا أنفسهم من الطبقة العاملة حيث بلغت 53% من كل المؤيدين تليها 43% من الطبقة الوسطى.

ويعتقد نصف مستجيبي العينة الوطنية (51%)، و(27%) من مستجيبي عينة قادة الرأي ان مجلس النواب سوف يقر مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل كما ورد من الحكومة ومن دون تعديلات، فيما يعتقد ربع مستجيبي العينة الوطنية و65% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن مجلس النواب سوف يقر قانون ضريبة الدخل مع بعض التعديلات على بنوده، ويعتقد 16% من مستجيبي العينة الوطنية و5% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن المجلس سوف يرد قانون ضريبة الدخل ويعيده الى الحكومة. الشكل رقم (16).

الشكل رقم (16): هل تعتقد ان المجلس سوف يقر مشروع قانون الضريبة المعدل؟

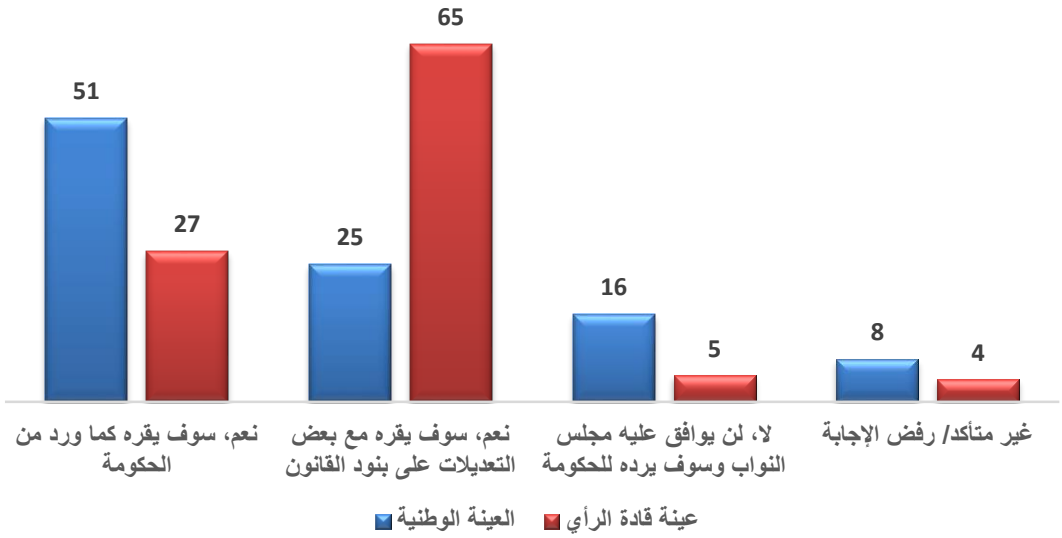

- **اللقاءات والحوارات حول مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل**

سمع 56% من مستجيبي العينة الوطنية عن اللقاءات التي عقدها الوزراء في محافظات المملكة من اجل عرض مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل، فيما لم يسمع عن هذه اللقاءات 43% من المستجيبين. الشكل رقم(17).

الشكل رقم (17): هل سمعت عن اللقاءات التي عقدها الوزراء في محافظات المملكة من اجل مناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل؟

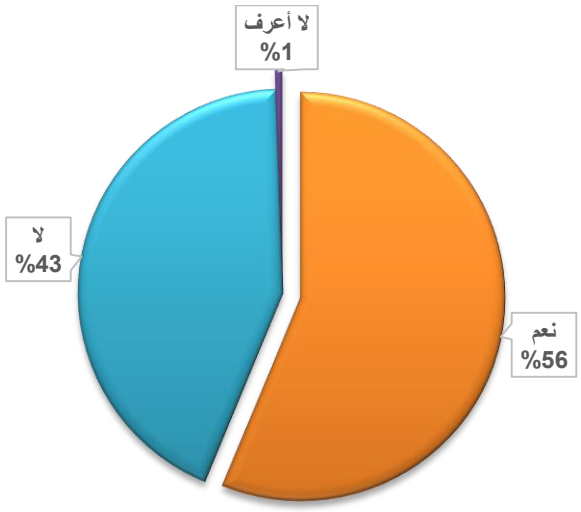

وعند السؤال عن أهمية هذه اللقاءات في التعريف بقانون الضريبة المقترح، أفاد في المتوسط 35% من المستجيبين ان مثل هذه اللقاءات كانت مهمة، فيما لا يعتقد بأهمية هذه اللقاءات نصف المستجيبين. الشكل رقم (18)

الشكل رقم (18): الى أي درجة تعتقد أن عقد مثل هذه اللقاءات والحوارات كانت مهمة في التعريف بالقانون المقترح؟

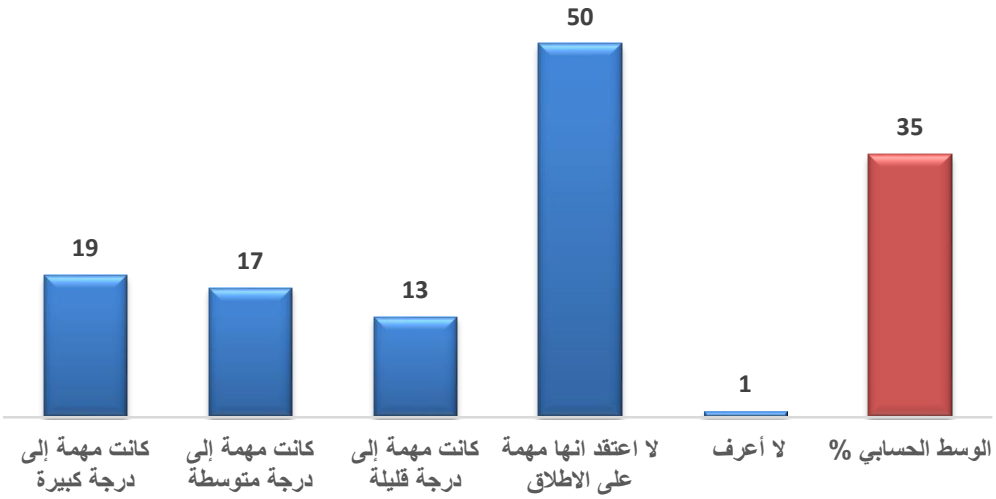

يعتقد **13**% فقط من المستجيبين ان عقد مثل هذه اللقاءات كان ناجحا في تحقيق أهدافها والمتعلقة بتعريف المواطنين على مشروع قانون الضريبة، فيما يعتقد أكثر من **ثلاثة ارباع** المستجيبين ان هذه اللقاءات لم تكن ناجحة على الاطلاق. الشكل رقم (19).

الشكل رقم (19): إلى أي درجة تعتقد ان هذه اللقاءات كانت ناجحة في تحقيق أهدافها والمتعلقة بتعريف المواطنين على مشروع قانون الضريبة؟

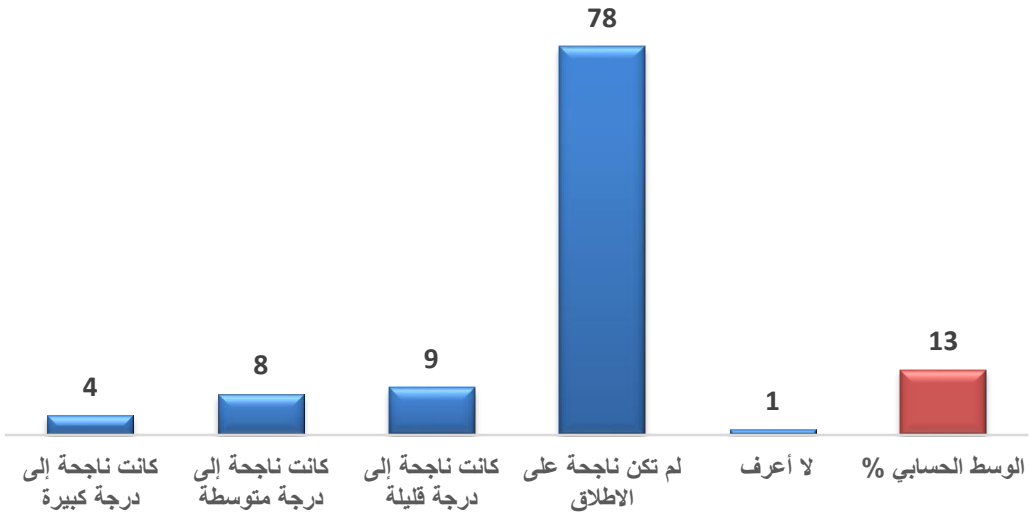

• مواضيع متنوعة

في حال دعت الحاجة الى الاحتجاج على سياسات حكومة الدكتور عمر الرزاز، يعتقد **67**% من المستجيبين بأنه يجب إعطاء الحكومة فرصة لتقديم برنامجها، فيما يعتقد **29**% بانه من المناسب النزول للشارع للاحتجاج. الشكل رقم (20).

الشكل رقم (20): يطالب البعض بالنزول للشارع احتجاجا على سياسات الحكومة، برأيك، هل تعتقد أنه من المناسب النزول الى الشارع ام لا بد من إعطاء الحكومة فرصة لتقديم برنامجها للناس؟

يعتقد **48**% من مستجيبي العينة الوطنية و**39**% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن حكومة الدكتور عمر الرزاز تعطي اهتماما أكثر في محاربة الفساد والمفسدين مقارنة بالحكومات السابقة، فيما يعتقد **42**% من مستجيبي العينة الوطنية و**51**% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن هذه الحكومة تعطي نفس درجة الاهتمام في محاربة الفساد والمفسدين مقارنة بالحكومات السابقة. الشكل رقم (21).

الشكل رقم (21): بشكل عام، عند مقارنة حكومة الدكتور عمر الرزاز بالحكومات السابقة، الى أي درجة تعتقد ان هذه الحكومة تعطي اهتماما أكثر في محاربة الفساد والمفسدين؟

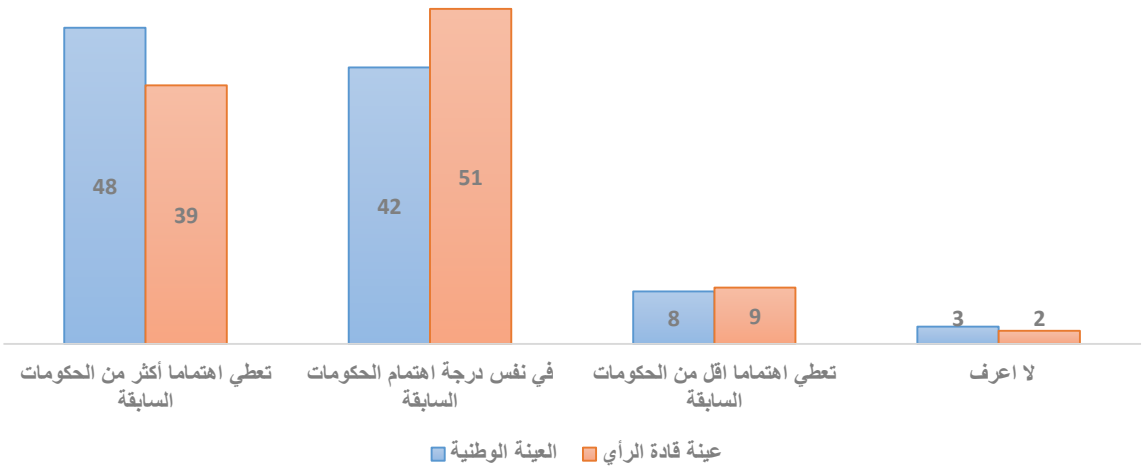

وعند السؤال عن المذكرة النيابية التي تبناها مجلس النواب، وطالب فيها بقانون للعفو العام تحت شروط حددها في المذكرة، أفاد **66**% بأنهم مع اصدار قانون للعفو العام مقابل **57**% في استطلاع تموز 2018، فيما **أفاد32**% من المستجيبين بأنهم ضد اصدار قانون للعفو العام، مقابل **40**% في استطلاع تموز 2018. (الشكل رقم (22).

الشكل رقم (22): تبنى مجلس النواب مذكرة نيابية يطالب فيها بقانون للعفو العام، هل تؤيد اصدار عفو عام؟

تم سؤال المستجيبين عما الذي يجب ان تفعله الحكومة الأردنية حيال اللاجئين السوريين، سيما ان الازمة السورية شارفت على الانتهاء، واظهرت النتائج أن **47**% من المستجيبين يرون انه يجب حث هؤلاء اللاجئين على العودة الطوعية الى سورية، فيما يرى **36**% ان على الحكومة وضع خطة او تصور لعودتهم، ويرى 16% انه يجب تركهم ليقرروا مصيرهم بأنفسهم. الشكل رقم (23).

الشكل رقم (23): لقد انتهت او شارفت الازمة السورية على الانتهاء (انتهاء العنف في اغلب المناطق)، برأيك ماذا يجب على الحكومة الأردنية ان تفعله حيال اللاجئين السوريين؟

وعند سؤال المستجيبين عن اجراء تعديل وزراي على الحكومة الحالية، فيؤيد 40% من مستجيبي العينة الوطنية و44% من مستجيبي عينة قادة الرأي اجراء تعدي وزاري موسع على حكومة الدكتور عمر الرزاز، فيما يؤيد تعديل اجراء وزاري محدود 16% من مستجيبي العينة الوطنية و 18% من مستجيبي عينة قادة الرأي، ولا يؤيد اجراء تعديل وزاري 38% من مستجيبي العينة الوطنية و 31% من مستجيبي عينة قادة الرأي. الشكل رقم (24).

الشكل رقم (24): هنالك حديث عن اجراء تعديل وزاري على الحكومة الحالية، هل تؤيد ام تعارض ان يجري رئيس الوزراء تعديل وزاري؟

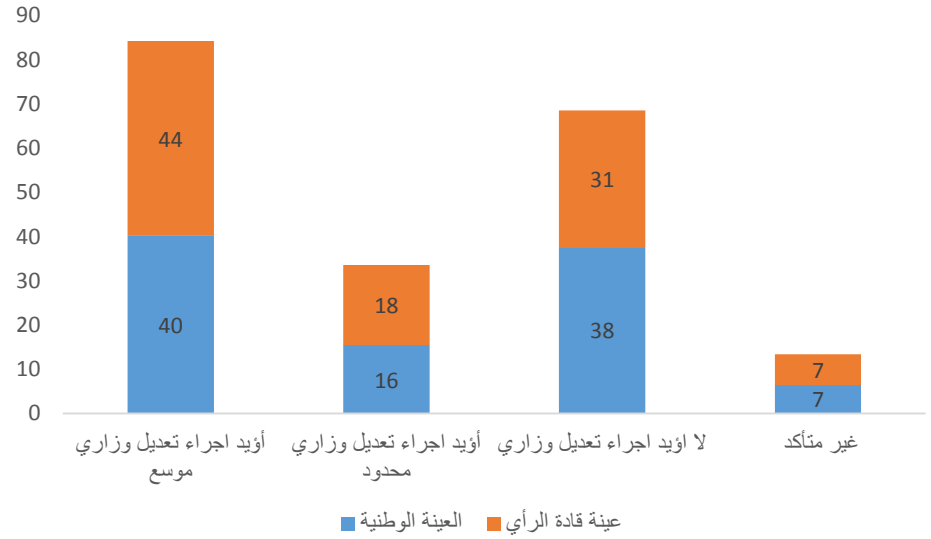

وعند السؤال عن قدرة الرئيس على تشخيص الوضع الحالي للأردن وتحديد اولويات الحكومة وتحديات المرحلة المقبلة في هذه اللقاءات، افاد نصف الذين اطلعوا على اللقاء الذي تم في الجامعة الأردنية و55% من الذين اطلعوا على لقائه في التلفزيون الأردني (برنامج ستون دقيقة)، بأن الرئيس استطاع تشخيص الوضع الحالي للأردن وتحديد الأولويات الحكومية وتوضيح تحديات المرحلة المقبلة. الشكل رقم (25).

الشكل رقم (25): اللقاءات التي اجراها رئيس الوزراء في الجامعة الأردنية وعلى التلفزيون الاردني

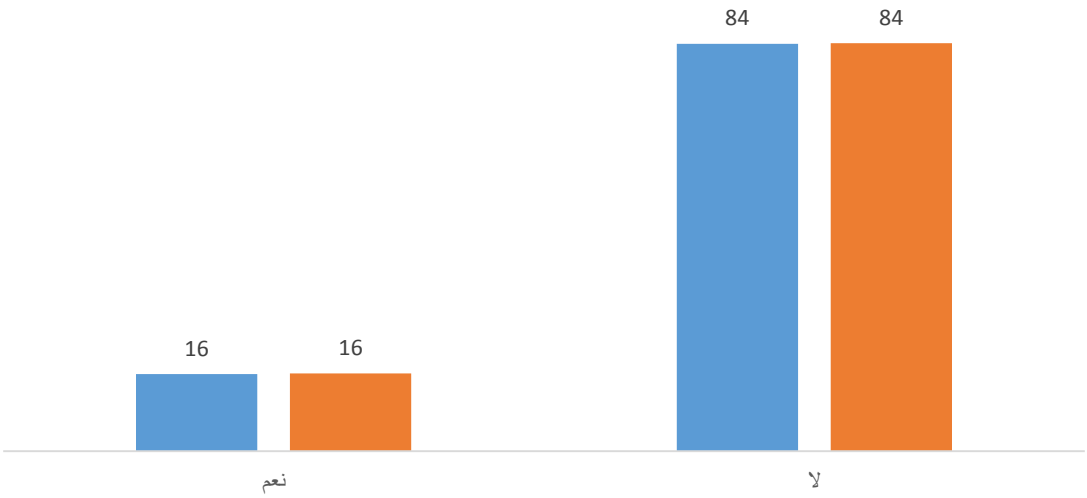

التقى الدكتور عمر الرزاز وبحضور 14 وزير من وزرائه بمجموعة من الأكاديميين في الجامعة الأردنية يوم 9/ 9/ 2018، هل تابعت، سمعت او قرأت أو أطلعت على هذا اللقاء

اجرى التلفزيون الأردني وعلى برنامج ستون دقيقة، حوار مع رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز للحديث عن التحديات التي تواجه الأردن وخطط الحكومة المستقبلية، هل شاهدت، سمعت او قرأت أو أطلعت على هذا اللقاء:

الملاحق: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة:

توزيع العينة حسب المحافظات والاقاليم

اقليم الوسط	**64.9**
العاصمة	**43.7**
البلقاء	**5.1**
الزرقاء	**14.2**
مادبا	**1.9**
اقليم الشمال	**27.6**
اربد	**18**
المفرق	**5.4**
جرش	**2.4**
عجلون	**1.8**
اقليم الجنوب	**7.5**
الكرك	**3.2**
الطفيلة	**1**
معان	**1.4**
العقبة	**1.9**
المجموع	**100**

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي الذي اكمله المستجيب

	%
امي/ملم	4
أقل من ثانوي	28
ثانوي	39
دبلوم متوسط	9
بكالوريوس فأعلى	20
المجموع	100

توزيع العينة حسب فئات العمر

	%
34-18	35
44-35	23
54-45	20
+ 55	23
المجموع	100

توزيع مستجيبي عنية قادة الرأي حسب الفئة ونسبة الاستجابة

	المكتمل	الرفض	المجموع
كبار رجال وسيدات الدولة	95	5	100
كبار رجال وسيدات الأعمال	100	0	100
قيادات نقابات مهنية وعمالية	100	0	100
النقابات المهنية	100	0	100
اساتذة الجامعات	96	4	100
قيادات حزبية	94	6	100
الكتاب والصحفيون والادباء	100	0	100
المجموع	685	15	700

الملاحق:

كيفية سير اتجاه الأمور- العينة الوطنية

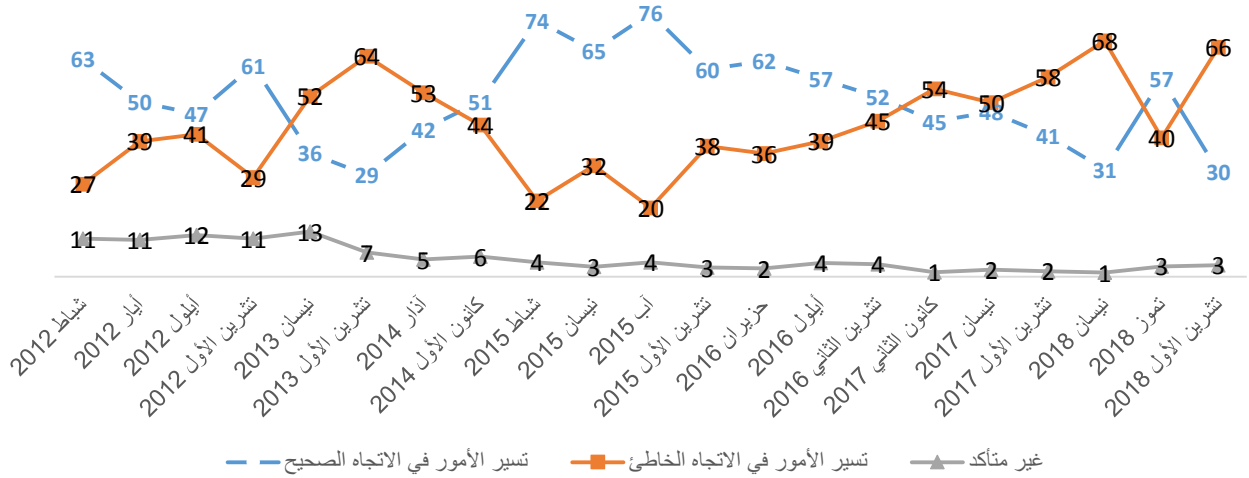

كيفية سير اتجاه الأمور- عينة قادة الرأي

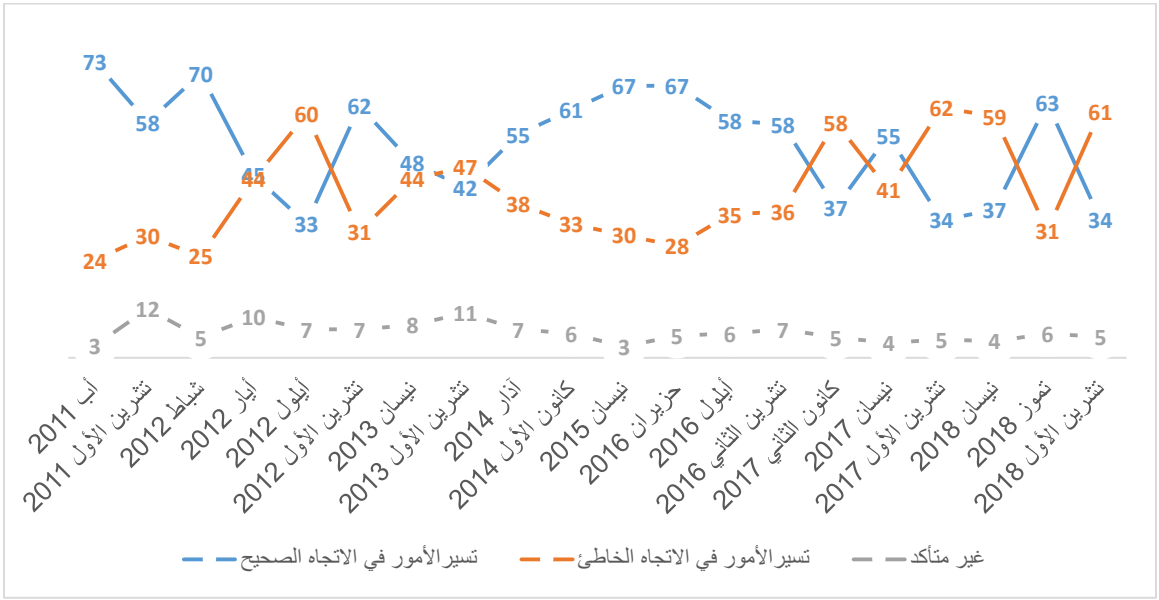

مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية– حسب المحافظة

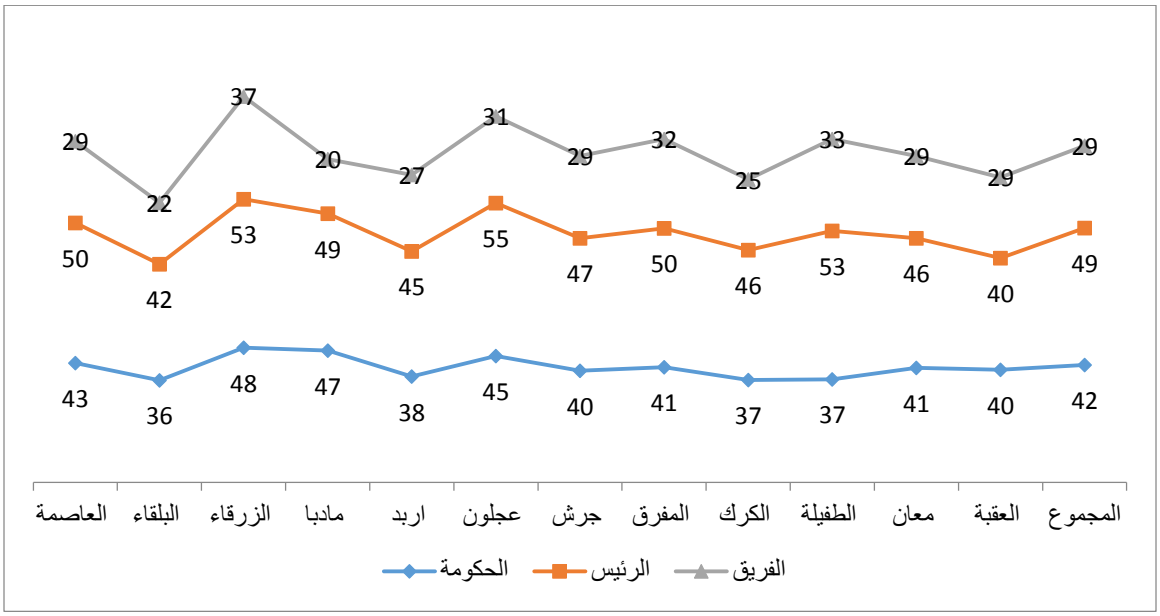

مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤولياتهم